علم اصول الفقه

١٥-٩-٩١ الحجه على النظام ٥

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادوي الطهراني

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وينتج عن ذلک کلّه **ازدياد ذخيرتنا** بالنسبة إلى الاقتصاد الإسلامى، ووجود صور عديدة له، کلّها شرعى وکلّها إسلامى. ومن الممکن حينئذٍ أن نتخيّر فى کلّ مجال **أقوى العناصر** التى نجدها فى تلک الصورة، وأقدرها على معالجة مشاکل الحياة وتحقيق الأهداف العليا للإسلام.
- وهذا مجال اختيار ذاتى يملک الباحث فيه **حرّيته ورأيه**، ويتحرّر عن وصفه مکتشفاً فحسب، وإن کانت هذه الذاتيّة لا تعدو أن تکون **اختياراً**، وليست **إبداعاً**، فهى تحرّرٌ فى نطاق الاجتهادات المختلفة، وليست تحرّراً کاملًا.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج۳)، ص: ۴۶۰

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وقد مارس هذا الكتاب فى بحوث سابقة، وسيمارس فى بحوث مقبلة هذا المجال الذاتى، كما ألمعنا إلى ذلک فى المقدّمة «١». **فليس كلّ ما يعرض من أحكام فى هذا الكتاب ويتبنّى ويستدلّ عليه نتيجة لاجتهاد المؤلّف شخصيّاً**، بل قد يعرض فى بعض النقاط لما لا يتّفق مع اجتهاده ما دام يعبّر عن وجهة نظر اجتهاديّة اخرى تحمل الطابع الإسلامى والصفة الشرعيّة.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۰

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وأودّ أن اؤكّد بهذه المناسبة على أنّ ممارسة هذا المجال الذاتى ومنح الممارس حقّاً فى الاختيار ضمن الإطار العامّ للاجتهاد فى الشريعة قد يكون أحياناً شرطاً ضروريّاً من الناحية الفنّية لعمليّة الاكتشاف التى يحاولها هذا الكتاب، وليس أمراً جائزاً فحسب، أو لوناً من الترف والتكاسل عن تحمّل أعباء ومشاقّ الاجتهاد فى أحكام الشريعة، فإنّ من المستحيل فى بعض الحالات اكتشاف النظريّة الإسلاميّة والقواعد المذهبيّة فى الاقتصاد شاملة كاملة منسجمة مع بنائها العلْوى وتفصيلاتها التشريعيّة وتفريعاتها الفقهيّة إلّاعلى أساس المجال الذاتى للاختيار.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۰

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وأنا أقول هذا نتيجة لتجربة شخصيّة عشتها فى فترة إعداد هذا الكتاب، ولعلّ من الضرورى أن اجلّيها هنا لُابرز إحدى المشاكل التى يعانيها البحث فى الاقتصاد الإسلامى غالباً، وطريقة تغلّب هذا الكتاب عليها بممارسة المجال الذاتى الآنف الذكر الذى منح لنفسه حقّ ممارسته.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٤٥٣

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- فمن المتّفق عليه بين المسلمين اليوم أنّ القليل من أحكام الشريعة الإسلاميّة هو الذى لا يزال يحتفظ بوضوحه وضرورته وصفته القطعيّة بالرغم من هذه القرون المتطاولة التى تفصلنا عن عصر التشريع. وقد لا تتجاوز الفئة التى تتمتّع بصفة قطعيّة من أحكام الشريعة الخمسة فى المئة من مجموع الأحكام التى نجدها فى الكتب الفقهيّة.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٤٥٣

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- والسبب فى ذلک واضح؛ لأنّ أحكام الشريعة تؤخذ من الكتاب والسنّة، أى من النصّ التشريعى، ونحن بطبيعة الحال نعتمد فى صحّة كلّ نصٍّ على نقل أحد الرواة والمحدّثين- باستثناء النصوص القرآنيّة ومجموعة قليلة من نصوص السنّة التي ثبتت بالتواتر واليقين- ومهما حاولنا أن ندقّق فى الراوى ووثاقته وأمانته فى النقل، فإنّنا لن نتأكّد بشكل قاطع من صحّة النصّ ما دمنا لا نعرف مدى أمانة الرواة إلّاتاريخيّاً، لا بشكل مباشر، وما دام الراوى الأمين قد يخطئ ويقدّم إلينا النصّ محرّفاً، خصوصاً فى الحالات التى لا يصل إلينا النصّ فيها إلّابعد أن يطوف بعدّة رواة ينقله كلّ واحد منهم إلى الآخر، حتّى يصل إلينا فى نهاية الشوط.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۵۳

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وحتّى لو تأكّدنا أحياناً من صحّة النصّ وصدوره من النبىّ أو الإمام فإنّنا لن نفهمه إلّاكما نعيشه الآن، ولن نستطيع استيعاب جوّه وشروطه، واستبطان بيئته التى كان من الممكن أن تلقى عليه ضوءاً.
- و لدى عرض النصّ على سائر النصوص التشريعيّة للتوفيق بينه وبينها قد نخطئ أيضاً فى طريقة التوفيق، فنقدّم هذا النصّ على ذاك، مع أنّ الآخر أصحّ فى الواقع، بل قد يكون للنصّ استثناء فى نصّ آخر ولم يصل إلينا الاستثناء، أو لم نلتفت إليه خلال ممارستنا للنصوص، فنأخذ بالنصّ الأوّل مغفلين استثناءه الذى يفسّره ويخصّصه.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج۳)، ص: ۴۶۲

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- فالاجتهاد إذن عمليّة معقّدة تواجه الشكوک من کلّ جانب. ومهما کانت نتيجته راجحة فى رأى المجتهد فهو لا يجزم بصحّتها فى الواقع ما دام يحتمل خطأه فى استنتاجها: إمّا لعدم صحّة النصّ فى الواقع وإن بدا له صحيحاً، أو لخطا فى فهمه، أو فى طريقة التوفيق بينه وبين سائر النصوص، أو لعدم استيعابه نصوصاً اخرى ذات دلالة فى الموضوع ذهل عنها الممارس أو عاثت بها القرون.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج۳)، ص: ۴۶۲

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وهذا لا يعنى بطبيعة الحال إلغاء عمليّة الاجتهاد أو عدم جوازها، فإنّ الإسلام بالرغم من الشكوک التى تكتنف هذه العمليّة قد سمح بها، وحدّد للمجتهد المدى الذى يجوز له أن يعتمد فيه على الظنّ ضمن قواعد تشرح عادة فى علم اصول الفقه، وليس على المجتهد إثم إذا اعتمد ظنّه فى الحدود المسموح بها، سواء أخطأ أو أصاب.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۵۳

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وعلى هذا الضوء يصبح من المعقول ومن المحتمل أن توجد لدى كلّ مجتهد مجموعة من الأخطاء والمخالفات لواقع التشريع الإسلامى وإن كان معذوراً فيها.
- ويصبح من المعقول أيضاً أن يكون واقع التشريع الإسلامى فى مجموعة من المسائل التى يعالجها موزّعاً هنا وهناك بنسب متفاوتة فى آراء المجتهدين، فيكون هذا المجتهد على خطا فى مسألة وصواب فى اخرى، ويكون الآخر على العكس.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ٤٥٣

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وأمام هذا الواقع الذى شرحناه عن عمليّة الاجتهاد والمجتهدين لا يملک الممارس لعمليّة اكتشاف المذهب الاقتصادى إلّا أن ينطلق فى اكتشافه من أحكام ثبتت باجتهاد ظنّى معيّن ليجتازها إلى ما هو أعمق وأشمل إلى نظريّات الإسلام فى الاقتصاد ومذهبه الاقتصادى.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج۳)، ص: ۴۶۳

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- ولكن علينا أن نتساءل: هل من الضرورى أن يعكس لنا اجتهاد كلّ واحد من المجتهدين- بما يضمّ من أحكام- مذهباً اقتصاديّاً كاملًا، واسساً موحّدة منسجمة مع بناء تلك الأحكام وطبيعتها؟

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۳

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- ونجيب على هذا السؤال بالنفى؛ لأنّ الاجتهاد الذى يقوم على أساسه استنتاج تلك الأحكام معرَّض للخطأ، وما دام كذلك فمن الجائز أن يضمّ اجتهاد المجتهد عنصراً تشريعيّاً غريباً على واقع الإسلام قد أخطأ المجتهد فى استنتاجه، أو يفقد عنصراً تشريعيّاً إسلاميّاً لم يوفّق المجتهد للظفر به فى النصوص التى مارسها.
- وقد تصبح مجموعة الأحكام التي أدّى إليها اجتهاده متناقضة فى اسسها بسبب هذا أو ذاك، ويتعذّر عندئذٍ الوصول إلى رصيد نظرى كامل يوحّد بينها، أو تفسير مذهبى شامل يضعها جميعاً فى اطّراد واحد.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۳

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- ولهذا يجب أن نفرّق بين واقع التشريع الإسلامى كما جاء به النبىّ صلى الله عليه و آله، وبين الصورة الاجتهاديّة كما يرسمها مجتهد معيّن خلال ممارسته للنصوص.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۳

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- فنحن نؤمن بأنّ واقع التشريع الإسلامى فى المجالات الاقتصاديّة ليس مرتجلًا، ولا وليد نظرات متفاصلة ومنعزلة بعضها عن البعض، بل إنّ التشريع الإسلامى فى تلك المجالات يقوم على أساس موحّد، ورصيد مشترك من المفاهيم، وينبع من نظريّات الإسلام وعموميّاته فى شؤون الحياة الاقتصاديّة.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۴

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وإيماننا بهذا هو الذى جعلنا نعتبر الأحكام بناءً عُلويّاً يجب تجاوزه إلى ما هو أعمق وأشمل، وتخطّيه إلى الاسس التى يقوم عليها هذا البناء العلْوى وينسجم معها، ويعبّر عن عموميّاتها فى كلّ تفصيلاته وتفريعاته دون تناقض أو نشاز.
- ولولا الإيمان بأنّ أحكام الشريعة تقوم على اسس موحّدة لَما كان هناك مبرّر لممارسة عمليّة اكتشاف للمذهب من وراء الأحكام التفصيليّة فى الشريعة.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۴

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- كلّ هذا صحيح بالنسبة إلى واقع التشريع الإسلامى. وأمّا بالنسبة إلى هذا الاجتهاد أو ذاک من اجتهادات المجتهدين فليس من الضرورى أن تعكس الأحكام التى يضعها ذلک الاجتهاد مذهباً اقتصاديّاً كاملًا، وأساساً نظريّاً شاملًا ما دام من الممكن فيها أن تضمّ عنصراً غريباً أو تفقد عنصراً أصيلًا بسبب خطأ المجتهد.
- وقد يؤدّى خطأ واحد فى مجموعة تلک الأحكام إلى قلب الحقائق فى عمليّة الاكتشاف رأساً على عقب، وبالتالى إلى استحالة الوصول إلى المذهب الاقتصادى عن طريق تلک الأحكام.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۴

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- ولهذا قد يواجه الممارس لعمليّة اكتشاف المذهب الاقتصادى محنة هى محنة التناقض بين وصفه مكتشفاً للمذهب، ووصفه مجتهداً فى استنباط الأحكام.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۴

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وذلک فيما إذا افترضنا أنّ المجموعة من الأحكام التى أدّى إليها اجتهاده الخاصّ غير قادرة على الكشف عن المذهب الاقتصادى، فالممارس فى هذه الحالة بوصفه مجتهداً فى استنباط تلک الأحكام مدفوع بطبيعة اجتهاده إلى اختيار تلک الأحكام التى أدّى إليها اجتهاده؛ لينطلق منها فى اكتشافه للمذهب الاقتصادى، ولكنّه بوصفه مكتشفاً للمذهب يجب عليه أن يختار مجموعة متّسقة من الأحكام، منسجمة فى اتّجاهاتها ومدلولاتها النظريّة؛ ليستطيع أن يكتشف على أساسها المذهب.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج۳)، ص: ۴۶۴

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وهو حين لا يجد هذه المجموعة المتّسقة فى الأحكام التى أدّى إليها اجتهاده الشخصى يجد نفسه مضطراً إلى اختيار نقطة انطلاق اخرى مناسبة لعمليّة الاكتشاف.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۵

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- ولنجسّد المشكلة بصورة أوضح فى المثال التالى:
- مجتهد رأى أنّ النصوص تربط ملكيّة الثروات الطبيعيّة الخام بالعمل وتنفى تملّكها بأىّ طريقة اخرى سوى العمل، ووجد لهذه النصوص استثناءً واحداً فى نصّ يقرّر فى بعض المجالات: التملّك بطريقة اخرى غير العمل.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۵

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- إنّ هذا المجتهد سوف تبدو له نتائج النصوص ومعطياتها- حسب اجتهاده- قلقة غير متّسقة، ومصدر هذا القلق وعدم الاتّساق: النصّ الاستثنائى؛ إذ لولاه لاستطاع أن يكتشف على أساس مجموع النصوص الاخرى: أنّ الملكيّة فى الإسلام تقوم على أساس العمل، فماذا يصنع هذا المجتهد؟ وبِمَ يتغلّب على التناقض بين موقفيه الاجتهادى والاكتشافى؟

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۵

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- إنّ المجتهد الذى يواجه هذا التناقض يحتمل عادة تفسيرين لذلک القلق، وعدم الاتّساق بين الأحكام التى أدّى إليها اجتهاده:

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج۳)، ص: ۴۶۵

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- أحدهما: أنّ بعض النصوص التى مارسها غير صحيحة، كالنصّ الاستثنائى فى الفرضيّة التى افترضناها- مثلًا- بالرغم من توفّر الشروط التى أمر الإسلام باتّباع كلّ نصّ تتوفّر فيه.
- وعدم صحّة بعض النصوص أدّى إلى دخول عنصر تشريعى غريب فى المجموعة التى يضمّها اجتهاده من أحكام، وأدّى بالتالى إلى تنافر تلك الأحكام على الصعيد النظرى وفى عمليّة الاكتشاف.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۵

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- والتفسير الآخر: أنّ هذا التنافر المحسوس بين عناصر المجموعة سطحى وليس له واقع، وإنّما نتج إحساس الممارس به عن عدم قدرته على الاهتداء إلى سرّ الوحدة بين تلك العناصر وتفسيرها النظرى المشترک.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج۳)، ص: ۴۶۵

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وهنا يختلف موقف الممارس- بوصفه مجتهداً يستنبط الأحكام- عن موقفه بوصفه مكتشفاً للمذهب الاقتصادى، فهو باعتباره مجتهداً يستنبط الأحكام لا يمكنه أن يتخلّى فى عمله الخاصّ عن الأحكام التى أدّى إليها اجتهاده، وإن بدت له متنافرة على الصعيد النظرى، ما دام يحتمل أن يكون مردّ هذا التنافر إلى عجزه عن استكناه أسرارها واسسها المذهبيّة. ولكنّ تمسّكه بتلك الأحكام لا يعنى قطعيّتها، بل هى نتائج ظنّية ما دامت تقوم على أساس الاجتهاد الظنّى الذى يبرّر الأخذ بها بالرغم من احتمال الخطأ.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۶

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وأمّا حين يريد هذا الفقيه أن يتخطّى **فقه الأحكام** إلى **فقه النظريّات**، ويمارس عمليّة اكتشاف المذهب الاقتصادى فى الإسلام فإنّ طبيعة العمليّة تفرض عليه نوع الأحكام التى يجب أن ينطلق منها، وتحتّم أن تكون نقطة الانطلاق مجموعة متسقة ومنسجمة من الأحكام، فإن استطاع أن يجد هذه المجموعة فيما يضمّه اجتهاده الشخصى من أحكام، وينطلق منها فى عمليّة الاكتشاف لفهم الاسس العامّة للاقتصاد الإسلامى دون أن يمنى بتناقض أو تنافر بين عناصر تلك المجموعة، فهى فرصة ثمينة تتّحد فيها شخصيّة الممارس بوصفه فقيهاً يستنبط الأحكام مع شخصيّته بوصفه مكتشفاً للنظريّات.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۶

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وأمّا إذا لم يسعد بهذه الفرصة ولم يسعفه اجتهاده بنقطة الانطلاق المناسبة فإنّ هذا لن يؤثّر على تصميمه فى العمليّة ولا على إيمانه بأنّ واقع التشريع الإسلامى يمكن أن يفسّر تفسيراً نظريّاً متّسقاً شاملًا.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۶

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- والسبيل الوحيد الذى يتحتّم على الممارس سلوكه فى هذه الحالة:
- أن يستعين بالأحكام التى أدّت إليها اجتهادات غيره من المجتهدين؛ لأنّ فى كلّ اجتهاد مجموعة من الأحكام تختلف إلى حدٍّ كبير من المجاميع التى تشتمل عليها الاجتهادات الاخرى.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۶

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وليس من المنطقى أن نترقّب اكتشاف مذهب اقتصادى وراء كلّ مجموعة من تلك المجاميع، **وإنّما نؤمن بمذهب اقتصادى واحد** تقوم على أساسه أحكام الشريعة الموجودة ضمن تلك المجاميع، ففى حالة التنافر بين عناصر المجموعة الواحدة التى يتبنّاها اجتهاد الممارس يتعيّن عليه فى عمليّة الاكتشاف أن يزيل العناصر القلقة التى تؤدّى إلى التناقض على الصعيد النظرى، ويستبدلها بنتائج وأحكام فى اجتهادات اخرى أكثر انسجاماً وتسهيلاً لعمليّة الاكتشاف، ويكوّن مجموعة ملفّقة من اجتهادات عديدة يتوفّر فيها الانسجام؛ لينطلق منها ويخرج فى النهاية باكتشاف الرصيد النظرى لتلك المجموعة الملفّقة من الأحكام الشرعيّة.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۷

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وأقلّ ما يقال فى تلك المجموعة:
- إنّها صورة من الممكن أن تكون صادقة كلّ الصدق فى تصوير واقع التشريع الإسلامى، وليس إمكان صدقها أبعد من إمكان صدق أىّ صورة اخرى من الصور الكثيرة التى يزخر بها الصعيد الفقهى الاجتهادى.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۷

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وهى بعد ذلک تحمل مبرّراتها الشرعيّة؛ لأنّها تعبّر عن اجتهادات إسلاميّة مشروعة تدور كلّها فى فلک الكتاب والسنّة؛ ولأجل ذلک يصبح بالإمكان للمجتمع الإسلامى أن يختارها فى مجال التطبيق من بين الصور الاجتهاديّة الكثيرة للشريعة التى يجب عليه أن يختار واحدة منها.

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج۳)، ص: ۴۶۷

الذاتيّة فى الاجتهاد وأسبابها

- وهذا كلّ ما يمكن إنجازه فى عمليّة الاكتشاف للاقتصاد الإسلامى عندما يعجز الاجتهاد الشخصى للممارس عن تكوين النقطة المناسبة للانطلاق، بل إنّ هذا هو كلّ ما نحتاج إليه تقريباً بهذا الصدد.
- وماذا نحتاج بعد أن نكتشف مذهباً اقتصاديّاً يتمتّع بإمكان الصدق والدقّة فى التصوير بدرجة لا تقلّ عن حظّ أىٍّ صورة اجتهاديّة اخرى، وتتوفّر فيها مبرّرات النسب الإسلامى باعتبار انتسابها إلى مجتهدين أكفّاء، وتحمل من الإسلام رخصة التطبيق فى الحياة الإسلاميّة؟!

اقتصادنا(موسوعة الشهيد الصدر ج٣)، ص: ۴۶۷